أسعار المصايف تقفز 25%.. الساحل يتجاوز المليون جنيه والبدائل تبدأ للفقراء من 1000 جنيه لليلة

الاثنين 20 يوليو 2026 09:00 م

كشفت الصفحات الرسمية للمنتجعات والقرى السياحية ارتفاع أسعار الإقامة في مصر خلال صيف 2026 بنسبة تراوحت بين 20% و25% مع تجاوز الساحل الشمالي مليون جنيه لليلة واتساع الفجوة بين الأثرياء ومتوسطي الدخل

تكشف هذه القفزة سياسيا أن شواطئ البلاد تتحول تدريجيا إلى جزر مغلقة للقادرين بينما تقف أسر أنهكها الغلاء أمام بحر تملكه الدولة ولا تستطيع تحمل ليلة واحدة بجواره من دون استدانة مرهقة

الجناح يتجاوز المليون

بحسب الأسعار المعلنة تبدأ القرى الاقتصادية والشاليهات العادية في الساحل الشمالي من نحو 2500 جنيه لليلة الواحدة وهو حد أدنى لم يعد اقتصاديا بالنسبة إلى شرائح واسعة من العاملين وأصحاب الدخول المحدودة

في المقابل تتراوح أسعار الفيلات والشاليهات المتميزة داخل المنتجعات الفاخرة بخليج سيدي عبد الرحمن بين 15000 و39000 جنيه لليلة بحسب الموقع والمساحة ومستوى الخدمات وموعد الحجز خلال ذروة الموسم الصيفي الحالي

أما الفنادق العالمية في المنطقة فقد سجلت القفزة الأشد إذ تبدأ أسعار بعض الأجنحة الرئاسية والملكية من 180000 جنيه وتتجاوز في مواقع محدودة مليون جنيه لليلة الواحدة خلال فترات الذروة

وتحديدا تصدر جولدن أوشن مارينا قائمة الإقامات الأعلى سعرا مع عروض لأجنحة فاخرة تجاوزت حاجز المليون جنيه لتصبح الليلة الواحدة هناك أغلى من دخول سنوية لأسر مصرية كثيرة تواجه الغلاء

كذلك وصل سعر الإقامة في فيلا جي المكونة من 6 غرف نوم و7 حمامات داخل فندق ذا جي بسيدي عبد الرحمن إلى نحو 524727 جنيها لليلة الواحدة قبل احتساب الضرائب والرسوم

وفوق ذلك تجاوزت الضرائب والرسوم الإضافية على هذا الخيار 150000 جنيه بما يرفع الكلفة النهائية إلى مستوى يصعب تبريره باعتباره سعرا سياحيا عاديا داخل دولة تعاني أزمة معيشية ممتدة وضغوطا اقتصادية قاسية

بدوره يعرض منتجع ريكسوس بريميوم العلمين خيارات إقامة عائلية تتجاوز 300000 جنيه لليلة بينما تبدأ باقات أخرى من نحو 200000 جنيه وفقا لنوع الغرفة وعدد النزلاء ونظام الإقامة والخدمات المصاحبة للحجز

فيما يقدم فندق العلمين في سيدي عبد الرحمن بعض خيارات الإقامة العائلية بمتوسط يقترب من 196000 جنيه لليلة ليؤكد تمركز الأسعار الأعلى على الشريط الساحلي الغربي الجديد خلال موسم الصيف

بدائل أقل كلفة

بعيدا عن هذه المستويات تقدم مدن البحر الأحمر وجنوب سيناء أسعارا أكثر توازنا نسبيا مستفيدة من نظام الإقامة الشاملة وتعدد الفنادق وتنافس الأسواق على جذب الأسر والسائحين من شرائح مختلفة

ففي الغردقة يبدأ الحد الأدنى للإقامة داخل الشقق المفروشة والقرى الاقتصادية من نحو 1000 جنيه لليلة وهو أقل سعر ظاهر في المقارنة بين الوجهات الشاطئية المصرية خلال صيف 2026 حتى الآن

وعلى النقيض ترتفع الأسعار داخل منتجعات 5 نجوم في الجونة وسهل حشيش لتتراوح بين 8000 و25000 جنيه لليلة بما يعكس تفاوتا واضحا داخل الوجهة الواحدة وفقا لمستوى الخدمة وموقع المنشأة السياحية

وبالنسبة إلى شرم الشيخ تبدأ عروض القرى البسيطة وفنادق 3 نجوم من نحو 2000 جنيه ثم ترتفع تدريجيا كلما اقترب الحجز من المنتجعات الأعلى تصنيفا ومناطق الطلب السياحي الكثيف

وعند الانتقال إلى خليج نعمة ونبق تصل تكلفة بعض المنتجعات الفاخرة إلى نحو 16000 جنيه لشخصين مع شمول الوجبات والمشروبات وهو سعر يبقى دون قمم الساحل الشمالي بفارق مالي واسع

من ناحية أخرى تحافظ مرسى مطروح على حضورها مقصدا تقليديا للعائلات مع أسعار تبدأ من نحو 4000 جنيه لليلة داخل الفنادق والقرى العادية خلال الموسم الصيفي المزدحم بزوار الداخل عادة

غير أن دخول منتجعات فاخرة جديدة في منطقتي ألماظة باي وسيدي حنيش دفع الحد الأعلى إلى نطاق يبدأ من 13000 ويصل إلى 18000 جنيه لليلة الواحدة وفق مستوى الوحدة المحجوزة

في الوقت نفسه تتركز العين السخنة خيارا للإقامات القصيرة وسياحة اليوم الواحد مع أسعار تبدأ من 1800 جنيه لليلة خلال الأيام العادية بعيدا عن ضغط العطلات الأسبوعية والحجوزات الجماعية الكبيرة

لكن السعر يرتفع في عطلات نهاية الأسبوع داخل المنتجعات الشهيرة مثل بورتو السخنة ليصل إلى نحو 7500 جنيه لليلة ما يكشف أثر توقيت الحجز على الكلفة النهائية حتى داخل الوجهات القريبة

فجوة تكشف الأزمة

وبالتالي تظهر المقارنة أن أقل سعر للإقامة الصيفية يمكن العثور عليه داخل شقق وقرى اقتصادية في الغردقة ومرسى مطروح عند نحو 1000 جنيه لليلة الواحدة مع تفاوت الجودة والخدمات المقدمة

وعلى الطرف الآخر يحتفظ الساحل الشمالي بأعلى سعر معلن للإقامة بعد تجاوز بعض الأجنحة الملكية حاجز المليون جنيه لليلة في سابقة تعكس تحولا حادا في طبيعة السوق السياحي المحلي المصري

ومن ثم تفصل بين الحدين فجوة تقترب من ألف ضعف فلا تبدو السوق مجرد درجات متنوعة للإقامة بل صورتين لبلد واحد تتجاور فيه الرفاهية القصوى والعجز المعيشي على شاطئ واحد

اجتماعيا تعني هذه الأسعار أن الإجازة الصيفية تتحول من حق في الراحة والترفيه إلى امتياز طبقي بينما تضطر أسر كثيرة إلى تقليص مدة الإقامة أو إلغائها بالكامل بسبب الكلفة المتزايدة سنويا

اقتصاديا يفسر ارتفاع تكاليف التشغيل جانبا من الزيادة لكنه لا يفسر وحده القفزات الفلكية التي تتغذى على ندرة الوحدات الفاخرة والطلب المرتفع والمضاربة الموسمية على الأسعار في المناطق الأشد شهرة

سياسيا تفضح الأرقام محدودية الخطاب الرسمي عن إتاحة المقاصد السياحية للمصريين إذ تترك السياسات الشاطئية مساحات متميزة تحت منطق الاستثمار المغلق بدلا من ضمان وصول عادل للمواطنين إلى البحر العام

علاوة على ذلك لا تكفي الإشارة إلى تنوع الشرائح لتجميل الفجوة لأن القدرة النظرية على الاختيار تفقد معناها حين تتآكل الأجور وترتفع تكاليف الانتقال والطعام والخدمات الأساسية على نحو متواصل

وفي المحصلة يكشف صيف 2026 سوقا سياحية قادرة على استقبال المليونيرات لكنها تعجز عن حماية حق الأسرة المتوسطة في عطلة معقولة لتصبح الشواطئ مرآة مباشرة لعدم المساواة الذي صنعته السياسات الاقتصادية